التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: آفاق ومعوقات

Sustainable tourism development in Algeria: prospects and constraints

عوف سليمان بن عيسى*

طالب دكتوراه جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، aoufslimane84@gmail.com

تاريخ الإرسال:02/20 / 2021 تاريخ القبول2021/12/21 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

تعتبر السياحة من صناعات المستقبل، وإذا ما أضيف اليها مفهوم الاستدامة فسيكون لدينا مركب يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي بما يحمله من فرص وتحديات. ولذا أصبحت السياحة المستدامة أسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية. والجزائر من بين الدول التي تملك مقومات سياحية هامة جدا، يمكن أن تجعلها قبلة للسياح من كل انحاء العالم. لذلك تبنت الدولة استراتيجية لتنمية وتطوير السياحة. لذلك، تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية. ومن هنا، تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية، التنمية السياحية المستدامة.

Abstract:

Tourism is considered one of the promising industries in the future. Adding a sustainability concept we will have a compound related to the strategic planning and its challenges and opportunities. As a result, the sustainable tourism became a style which many international touristic institutions depend on. Algeria is one of the countries which have valuable touristic competencies which can make it an attractive destination for tourists across the world. Therefore, the state of Algeria has adopted a strategy to develop and enhance tourism in the country. Sustainable tourism is considered as one of the contemporary issues by many countries for its many contributions such as increasing capital income. Thereby, it is considered one of the main incomes to the national income including its inclusive urban development to various natural, humanitarian and material spheres. In this sense, we can say that tourism development is a mean for economic development.

Key words: *tourism, sustainable development, touristic development, sustainable touristic development.*

* **المؤلف المرسل عوف سليمان**

مقدمة:

شهد العالم في الفترة الأخيرة تغيرات سريعة في كل المجالات والمفاهيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث ظهرت مفاهيم جديدة ومصطلحات متنوعة وشاملة والتي من أهمها العولمة والانفتاح على الاقتصاد العام ككل فمنها من يعتمد على الصناعة وأخرى تعتمد على السياحة بمعدلات متزايدة خلال العقدين الأخيرين وأصبح العائد من أعمال السياحة يساهم مساهمة فعالة في إجمالي الناتج المحلي لكثير من الدول والجزائر أمام الانفتاحات الاقتصادية، التي تعيشها أدى إلى تشكيل تهديد مستقبلي لاقتصادها خاصة وأن المورد البترولي ينضب مما يحتم التوجه نحو القطاع السياحي وأدراجه ضمن الخطط التنموية ولكن حتى تكون السياحة محركا لتنمية يجب انتهاج سياسة الاستمرارية والتواصل لهذا القطاع باعتبار أنه يعتمد على ثروات طبيعية وقيم ثقافية وحضارية يجب المحافظة عليها.

أصبحت السياحة في الوقت الحاضر من أهم الصناعات وأسرعها نموا في العالم، مما زاد أهميتها الاقتصادية والاجتماعية لما تدره من فوائد اقتصادية من تدفق عملات أجنبية، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

-إبراز دور الذي يمكن تلعبه السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في التنمية المحلية.

-كون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية الاقتصادية.

-الكشف عن آليات يمكن من خلالها السياحة المساهمة في التنمية المحلية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة للربط بين الفكر التنموي المستدام، وبين مختلف المشاريع التنموية، التي من بينها التنمية السياحية، ومحاولة تطبيق استراتيجيات تتماشى ومفهوم الاستدامة الذي أصبح من أكثر المفاهيم المتداولة خلال القرن الواحد والعشرين.

السياحة كغيرها من القطاعات الأخرى تنتج عنها آثار مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية على مستوى المنطقة السياحية، فهي تعد عاملا مهما في استقرار العمالة السياحية وتؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة ومباشرة ترتبط بالخدمات السياحية (فنادق، مطاعم، نوادي) وغير مباشرة تشمل الصناعات الأخرى التي لها علاقة بقطاع السياحة كالزراعة والصيد البحري والبناء، وبالتالي تساهم السياحة في رفع مستوى معيشة الأفراد، كما تزيد من الصلات والعلاقات بين أبناء البلد الواحد، مما يساعد على خلق وعي أكبر للمواطنين والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع المحلي، كما يسمح بإنشاء وتنمية خدمات وتسهيلات سياحية جديدة، ومد شبكات المرافق العامة الأساسية إلى المناطق المحرومة من الخدمات والمناطق الجديدة وبذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى استيعاب السلطات السياحية في الجزائر للتأخر الكبير الذي يعرقل القطاع السياحي؟

كما يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما هو واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؟

2-وما هي المعوقات التي تواجهها؟

3-ماهي أهداف مخطط التهيئة السياحية الجزائرية حتى سنة 2025 ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

- المحور الأول: ماهية التنمية السياحية المستدامة.
- المحور الثاني: استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

للإجابة على التساؤلات المطروحة، وفي إطار التكامل المنهجي الدراسي وبغية الوصول إلى نتائج ملموسة وإيجابية فقد اخترنا لدراستنا للموضوع اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بالنظر لموافقته لطبيعة الموضوع.

1.المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية

تشكل التنمية السياحية جانبا مهما من التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أصبح واضحا وجليا أن مفهوم التنمية يرتبط بفاعلية الطلب السياحي، حيث أن زيادة في نمو العائدات السياحية يمثل زيادة في عملية التنمية، الأمر الذي يطلب فيما بعد الاهتمام بالبنية المرتبطة بالعرض السياحي أي المقومات السياحية على اختلاف نوعها سواء الطبيعية والتاريخية والثقافية والأثرية والدينية... وغيرها، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع خطط تنموية سياحية بغرض النهوض بالقطاع السياحي والارتقاء بالمعروضات السياحية إلى أعلى المستويات. (أحلام خان، صورية زاوي، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، سنة 2010).

1.1. المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية، يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية فيذهب بعض الكتاب إلى القول بأنها: "مختلف البرامج، التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة، والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق، وترشيد إنتاجية القطاع السياحي". إذ هي عملية مركبة ومتشعبة، تضم عدة عناصر متصلة ببعضها ومتداخلة، بعضها مع بعض تقوم على محاولة علمية وتطبيقية والوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي، الأولية من إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدام الطاقات المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية. (إسماعيل كامل جوامع، فايزة بركات، صناعة السياحة في الجزائر- قراءة في برامج واشكاليات التطبيق، سنة 2020).

ويذهب دوجلاس بيرس إلى أنه يمكن تعريفها بأنها: مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية).

2.1. المطلب الثاني: أهمية التنمية السياحية

إن الاهتمام بالتنمية السياحية جعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في اطار تحقيق تنمية المجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الجماعات المحلية خلال تنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وإعطائها بذلك فرصة للتمويل نفسها بنفسها، ويأتي ذلك حسب الموقع الجغرافي والتاريخي والبيئي لكل بلدية، فالبلديات الواقعة على الشريط الساحلي لها ديناميكية تنموية سياحية خاصة تختلف عن تلك التي بها محميات وآثار تاريخية...إلخ. (مولود ديدان، مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، سنة 2007).

يسهر المجلس الشعبي البلدي على تطبيق القوانين والانظمة الرامية لازدهار النشاط السياحي في الدولة وينشئ في المقاولات والهيئات المحلية ذات الطابع السياحي، كما يضطلع ذات المجلس بمسؤولية المحافظة على الأماكن والمعالم السياحية في البلدية والعمل على استثمارها للحدائق، المتاحف، الآثار التذكارية، والحمامات العلاجية المعدنية، وكذا ترقية مناطق الاستحمام والراحة والعلاج، كما أن البلدية لها كامل المبادرة في اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تشجع وتوسع من قدراتها السياحية وتشجع المتعاملين المعنيين على استغلالها.

نشير في هذا النسق، أن الدولة الجزائرية لازالت لم تعتمد بصورة استراتيجية على ما يسمى بالتخطيط السياحي، ورسم صورة مستقبلية للنشاط السياحي سواء على المستوى المتوسط أو البعيد، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية على مستوى الجماعات المحلية من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية منتظمة مرافقة لتنفيذ برامج تنموية شاملة، كون أن النشاط السياحي يعتبر فضاء تشرك فيه عدة قطاعات في تسييره وبالتالي يتمخض عنه اتخاذ عدة قرارات يفترض أن لا تتعارض فيما بينها من حيث قوة الاصدار والمضمون، بل تساعد على إنجاز الأهداف العامة للتنمية السياحية (قانون رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار السياحي، لسنة 2001).

1.استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تبنت الجزائر استراتيجية لتنمية السياحة إلى غاية سنة 2030 قصد تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج، وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي، كما بادرت بإصلاح منظومتها لتأهيل العاملين في مجال السياحة، بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة، والتركيز على عامل تكوين كل الفاعلين في القطاع من مختصين وخبراء، وعمال الفنادق، والمرشدين السياحيين. حيث أن متطلبات السياحة لا تقتصر فقط على المرافق، وإنما هناك خدمات تغطي احتياجات السائح بمفهومها الواسع.

ومن أجل تجسيد هذه الاستراتيجية **تم وضع إطار تشريعي لها، يتصدرها** القانون رقم: **01-03** المؤرخ في 17 فيفري 2003 الم**تعلق بالتنمية المستدامة للسياحة** والقانون رقم: **02-03** المؤرخ في: 2003/02/17 المتعلق باستغلال الشواطئ لأهداف سياحية والقانون رقم: **03-03** المؤرخ في: 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

1.2. آفاق التنمية السياحية المستدامة

يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إلى ضمان الانطلاق السريع للسياحة الجزائرية، ولهذا الغرض ركز في مخطط الأعمال، على الأهداف المادية والنقدية.

وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي وضع مجموعة من التدابير اللازمة لمواجهة التحديات والعراقيل، والنهوض بالقطاع السياحي على جميع الأصعدة أهمها (علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (تجربة الجزائر) ، 1991-1992):

* **على صعيد الفضاء الرأسمالي:** تتواجد على الإقليم خمسة أنظمة بيئية غنية ذات طبيعة

مختلفة (الساحل، السهوب، الجبال، نظام الواحات، والنظام الصحراوي)، يتعين حمايتها في إطار التنمية المستدامة.

*** على الصعيد الاقتصادي:** يتعين على الجزائر من خلال انفتاحها الاقتصادي في إطار المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورو متوسطية، أو الاندماج الجهوي في القارة الإفريقية ان تستفيد من الفرص المتاحة.

*** على الصعيد الاجتماعي :تتعلق التحديات التي يتعين مواجهتها بقدرة البلاد على تقديم منتجات سياحية متكيفة مع حاجيات الشباب، وتوفر لهم وظائف دائمة وعائدات وتأهيل.**

*** على صعيد الموارد البشرية:** من خلال:

✓تحسيس المواطن بالمشاركة في ترقية السياحة.

✓تكوين وتأهيل مجمل شبكة وجية الجزائر.

*** استراتيجية مخطط وجهة الجزائر:** من خلال تحسين صورة الجزائر التي تعتبر مسألة أساسية، بغية زيادة شهرة الجزائر واعطاء صورة شاملة لتصبح وجهة سياحية كاملة.

*** تحقيق الأرضية المتقدمة لمخطط وجهة الجزائر:** على غرار الدول السياحية الكبيرة في العالم، يجب أن تمثل السياحة الجزائرية وجهة في الأحواض الرئيسية الموفدة للزبائن. ومن جهة أخرى، توحيد كل الطاقات السوسيو-مهنية الحالية والمستقبلة لتأمين إرادة والتزامات بغية تحديد استراتيجية تسويق وتنفيذها بواسطة خطة عمل، وذلك من خلال إنشاء "دار الجزائر"، التي يمكن أن تكون فرصة مواتية لخلق بوابة فريدة للسياحة الجزائرية.

*** إقامة مركز مزود بوسائل الرصد والعناية السياحية:** بغية ضمان وتحقيق الاستمرارية لابد من بلوغ الهدف وهو احتلال مركز حقيقي للموارد السياحية، مهيأة على شكل أرضية للسياحة.

*** إطلاق أقطاب الامتياز السياحية:** تعتبر أقطاب الامتياز فضاءات تقدم القدرات السياحية النوعية، بشكل يساعد على تشييد إقامات سهلة الوصول والبلوغ وذات نوعية، وبالتالي في إطار ربط وتعاون الكفاءات والمعارف والحرف والإمكانيات المادية والمالية، حيث تتضمن المنطقة الشمالية من البلاد ثلاث أقطاب سياحية للامتياز وهي: القطب السياحي للامتياز شمال غرب، القطب السياحي للامتياز شمال وسط، والقطب السياحي للامتياز شمال شرق، أما المنطقة الجنوبية الشمالية تتضمن قطبين سياحيين للامتياز وهما: القطب السياحي للامتياز جنوب – شرق (الواحات)، القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (توات القارة)، وأخيرا الأقطاب السياحية للجنوب الكبير الذي يتضمن قطبين سياحيين للامتياز وهما: القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – الطاسيلي نيجر والقطب السياحي الأهقار (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، تشخيص وفحص السياسة الجزائرية، سنة 2008).

الجنوب الكبير، وهي تتضمن الولايات الجنوبية للبلاد إليزي وتمنراست.

*** تنفيذ مخطط الجودة:** بالإضافة إلى الحركيتين الأولى والثانية مخطط وجية الجزائر والأقطاب السياحية للامتياز على التوالي، توجد الحركيات الأخرى وهي على التوالي: مخطط الشراكة العامة – الخاصة حيث يلعب كل من القطاع العمومي والخاص دورا هاما في تنمية القطاع السياحي، وذلك من خلال تفعيل الشراكة بين هاذين القطاعين، إذ يلعب القطاع العمومي دوره خاصة ضمن تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت الكبرى، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، ومخطط تمويل السياحة باعتبار أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري فإن عملية تحسين الربح وخاصة الربح الداخلي تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة في كل العمليات، وهذا هو الشيء الذي يصبوا إليه مخطط التمويل حيث تسعى الجزائر

من وراء هذه الحركيات إلى إعادة الاعتبار إلى السياحة الجزائرية (كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، سنة 2000-2001).

من خلال ما سبق يمكن أن نقول بأن الاستثمار في القطاع السياحي أصبح ضرورة حتمية لتنمية السياحة في الجزائر، ولبلوغ هذا الهدف لابد من الوقوف على أهم معوقات وآفاق التي تعترضه ثم اتخاذ تدابير واجراءات أكثر فعالية ووضع استراتيجية شاملة للنهوض بالقطاع، بحيث يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لسنة 2030 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية للجزائر. وتعلن الدولة من خلاله عن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير، والمتوسط والبعيد، وذلك في إطار التنمية المستدامة، قصد جعل البلد مستقبلا للسياح.

2.2. الاستراتيجية المستديمة لتنمية القطاع السياحي من سنة 2004 إلى آفاق 2013

1- أهداف استراتيجية التنمية (آفاق 2014) (Ministère de tourisme, projection décennale du développement du secteur de tourisme en Algérie, 2013)

إذا كان نمو الحركة الاقتصادية يشكل أهم مؤشر للتنمية، وفيما يخص السياحة يؤكد الخبراء الاقتصاديين على أن السياحة لا يمكن أن تشكل سببا للتنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستدامة، وبعبارة أخرى تثمين كل التراث بمختلف أنواعه.

وللوصول إلى هذه النتيجة حددت وزارة السياحة منذ جوان 2004 الاستراتيجية المستديمة لتنمية القطاع السياحي والتي تمتد إلى غاية 2014، وتهدف إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف النوعية والكمية.

أ) الأهداف النوعية (عزوز محمد، الشراكة في الجزائر، 2002):

1. تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية.
2. تحسين نوعية الخدمات السياحية.
3. تحسين الصورة السياحية للجزائر ومكانة منتوجاتها في الأسواق السياحية الدولية.
4. إصلاح المؤسسات الفندقية والسياحية.
5. المساهمة في التنمية السياحية.

ب) الأهداف الكمية: وتتمثل في جملة من الإجراءات وهي كما يلي:

1- **رفع التدفقات السياحية**: شهدت التدفقات السياحية خلال الاثني عشر سنة الأخيرة تباينات معتبرة لا سيما في منتصف التسعينيات، إذ عرفت انخفاضا كبيرا خلال سنة 1995 في عدد كبير من السياح والذي بلغ 519576 سائح من الأجانب والجزائريين القاطنين في الخارج منهم 97648 أجنبي، ومن أجل إعادة بناء واجهة الجزائر السياحية وتحسينها ورفع التدفقات تركز الجهود على عمل ترقوي مكثف بغية ارتفاع حصة السوق السياحية الدولية.

2- **تطوير الاستثمار السياحي ورفع طاقات الإقامة**: ينتظر خلال العقد المقبل توسعا في ميدان الاستثمار السياحي، وذلك حسب وتيرتين مختلفتين 2007/2004 و2013/2008.

فمن الملاحظ خلال الفترة الأولى تحقق نمو من خلال المشاريع التنموية الجارية والتي ينتظر إكمالها وتشمل 387 مشروع قيد التشييد بمعدل إنجاز 75 % وطاقة استيعاب تقديرية تصل إلى 38000 سرير، بالإضافة إلى 154 مشروع استثماري بلغ مستوى إنجازها 50 % وتسجل قدرة إيواء إضافية لتصل إلى 55000 سرير، واستمر هذا الوضع في الارتفاع المستمر لعدد السياح حيث وصل سنة 2006 إلى 480000 سائح أي بزيادة قدرها 29.34 % وهي زيادة معتبرة وترجع هذه الزيادة في الأساس إلى تحسن الوضع الأمني خلال هذه الفترة.

ومن جانبنا نقول بأنّ الاستثمارات المنتظرة خلال الفترة (2004-2014) يمكن أن تقدر بـ 332.5 مليار دينار جزائري، أما طاقات الإيواء فقدرت حسب نفس الفترة بـ 187000 سرير مع آفاق 2014 (عام عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، 2010).

2.3. معوقات التنمية السياحية المستدامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم معوقات قطاع السياحة في الجزائر مما أدى إلى تأخره بسبب جملة من المشاكل، إضافة إلى مشكلات التنمية السياحية بصفة عامة وفي الأخير نتطرق إلى الآثار السلبية للتنمية السياحية البيئية.

3.2. معوقات السياحة الجزائرية

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة وهذه النقائص تم حصرها فيما يلي (عاطف محمد عبيد، حمدي فؤاد علي، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، سنة 1974):

1- غياب نظرة المنتجات السياحية الجزائرية: (ايمان محمد منجي، مداخلة بعنوان فعالية الإدارة في مواجهة الأزمات السياحية-دراسة حالة مصر في مواجهة أزمة تفجيرات شرم الشيخ، سنة 2006)

- مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.

- غياب موارد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز.

- غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

2- ضعف نوعية المنتوج السياحي (أمال يوسفي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية، سنة 1998-1999**):**

أ- ضعف نوعية الخدمات السياحية:

- نقص النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية.

- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار.

- غياب خدمات جذابة.

- غياب أعمال لإبراز الإنتاج المحلي.

ب- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة:

- عجز في طاقات الاستقبال.

- هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها.

ج- ضعف نوعية النقل:

- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.

- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو الاتجاهات السياحية مثل الهقار والطاسيلي).

3- ضعف أداء وكالات الاسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين (صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر ، سنة 2016**):**

أ- ضعف أداء وكالات الأسفار:

- غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.

- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات.

- خضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الاسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.

- غياب مخطط للتكوين المستمر.

- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.

- أنشطة موجهة نحو السياحة الخارجية (رحلات العمرة وأسفار نحو الخارج...).

ب- نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.

- نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.

4- نقص تكنولوجيا الاعلام والاتصال في السياحة (سارة رفيق عبد العزيز، مدخل التنمية السياحية للمناطق الصحراوية - رؤية تطوير واحة سيوة، 2013**):**

- عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي (السياحة الصحراوية والثقافية).

5- خدمات مالية تنظيم وتسيير لا يتناسب مع القطاع:

أ- خدمات مالية وبنوك غير متكيفة مع القطاع:

- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسواح.

- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو بعث السياح إلى الخارج.

- تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

ب- تنظيم وتسيير غير متكيف مع السياحة العصرية:

- المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات.

- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد المحلي والخارجي.

3.3. مشكلات التنمية السياحية بصفة عامة

من المشكلات والتحديات التي ما تزال تواجه التنمية السياحية ما يلي (محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية "دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية "، 2010):

1- الافتقار الى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها، وعدم وضوح الرؤية السياحية على المستويات الكلية والجزئية، يمكن أن تؤثر بالتالي على المستوى الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الحضاري.

2- نقص موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل من أهميتها في اطار تواضع المخصصات المالية للسياحة، وينعكس ذلك في قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها، وضعف أداء السياسات العامة في تبني استراتيجية واضحة المعالم للسياحة.

3- النقص الواضح في البيانات والمعلومات خاصة معلومات الاحصاء السياحي، وغياب النظام الحديث للمعلومات والاحصاء السياحي.

4- تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف في المرافق الأساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.

5- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة.

6- تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

7- ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي، وعدم توفر شبكة من الطرق المتطورة الى كل مواقع الجذب السياحي.

8- تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي، وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإحصاءات والاعلام السياحي.

9- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في اطار انخفاض الوعي السياحي.

10- الاهمال للمناطق الاثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في اعمال الصيانة والترميم واعادة البناء واجراء المزيد من أعمال التنقيب، فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.

3.4. الآثار السلبية للتنمية السياحية البيئية

بالرغم من تواجد الآثار الايجابية للسياحة البيئية الا أنه توجد آثار سلبية لهذا النوع من السياحة، وتعاني منها الكائنات البحرية بشكل كبير وعلى رأسها الدلافين والحيتان، وأن الأنشطة السياحية تؤثر على الدلافين والحيتان وأسماك القرش بشكل كبير، حيث تؤثر أصوات القوارب، وتدفع الضوضاء التي تسببها القوارب تلك الكائنات البحرية الى رفع نبرة أصواتها التي تستخدم في التواصل مع بعضها البعض والى زيادة شعورها بالتوتر والقلق، مما يؤثر على اتزانها النفسي، ويجب ترشيد تلك الرحلات البحرية مما يحول دون تأثر تلك المخلوقات سلباً علي السياحة البيئية (صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، سنة 2016).

إنّ العمل على نشر الثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي سواء لدى الأفراد أو الأجهزة الحكومية هو ما يقتضي ضرورة توضيح مفاهيم وأسس ومبادئ الفكر البيئي بين أفراد المجتمع منذ الصغر، فاحترام البيئة يجب ان يكون شعورا داخلياً لدى الجميع، فضلاً عن قيام المسؤولين بنشر الثقافة البيئية والتعليم والتوجيه، لأن حماية البيئة وحماية الأفراد هدف عام يجب أن تسعى إليه المجتمعات للعيش في بيئة آمنة ونقية، مع تضافر الجهود لمحاربة جميع المظاهر السلبية التي تجر إلى الإضرار بمنظومة البيئة ومفرداتها.

ويجب تطبيق كافة المعايير البيئية عند إنشاء وتجهيز مشروعات المنتجعات والمدن والقرى السياحية حتى تصبح السياحة البيئية واضحة وصريحة وجزء من فلسفة المشروع، ومحاولة التقليل من زيادة الملوثات البيئية وحث الإدارات ذات الوظائف البيئية على دعم السياحة البيئية والعمل على زيادة نمو الوعي البيئي في مجال السياحة بصورة متسارعة ومتطورة وذلك نظرا لوجود قصور في الوعي البيئي في مجال السياحة، بل ويجب ان تكون هناك أهداف محددة ومرغوب فيها ومطلوب تحقيقها من خلال استراتيجية أو إطار عام أو سياسات يمكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف وتأكيد العلاقة المتبادلة بين السياحة والبيئة، فكلاهما يسعيان إلى تحقيق التفاعل والترابط فيما بينهما (صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية، مرجع سابق).

إنّ نجاح السياحة البيئية المستدامة يرتبط بالقدرة الاستيعابية للعمليات السياحية، ويتمثل ذلك في أعداد السائحين وأنماط الزيارات اليومية وما يقومون به من أنشطة، لأن البيئة تتعرض إلى تغيرات خارجة عن إرادة الإنسان أو السائح. وكمثال لبعض السلبيات ما تسببه المركبات ذات المحركات القوية من تدمير للبيئة وجمالياتها وتؤثر على البيئة التاريخية والآثار، وكذلك الزيادة في المخلفات الصلبة والصرف الصحي غير المعالج في البحار ومصبات المياه الطبيعية وارتفاع نسبة تلوث الهواء. كما أن المنشآت السياحية التي لا تلتزم بنظم الادارة البيئية السليمة، وتدفق السياح بأعداد كبيرة وغير مخططة مما يخرب الآثار التاريخية والموارد الطبيعية (صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية، المرجع نفسه).

خاتمة:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها كبديل اقتصادي عن الريع النفطي إذ الاستثمار في هذه الحالة يكون خارج قطاع المحروقات والاعتماد على السياحة وبناء اقتصادي سياحي تنافسي يساعد الجزائر على امتلاك تنويع اقتصادي مما يسمح لنا بتحقيق تنمية مستدامة وبذلك تملك السياحة ميزة خاصة بتكاملها مع مختلف القطاعات الأخرى ولها مساهمات كبيرة في التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية وبالتالي كانت إشكالية بحثنا تتمحور حول كيف يمكن للسياحة أن تساهم في التنمية المحلية.

وتوصل الباحث إلى نتائج البحث التالية:

-مساهمة السياحة في انشاء مناصب عمل دائمة مؤقتة ومساهمة كذلك تمويل ميزانية البلدية من خلال ما يسمى الرسم على الإقامة وما يمنحها لها القانون بالاستفادة من الرسم على نشاط المهني والرسم على القيمة المضافة وكذلك تساهم في ميزانية الدولة من خلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي.

-للاستثمار السياحي دور فعال في التنمية المحلية وذلك مما هو محدد من مشاريع منجزة ومجسدة على أرض الواقع وبالتالي لها مساهمة إيجابية في البنية التحتية وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

-العلاقة طردية بين التنمية السياحية والتنمية المحلية في البلديات التي تتوفر على مقومات الجذب السياحية وذلك من خلال ما تم التوصل إليه.

-القطاع السياحي أصبح ضرورة حتمية لتنمية السياحة في الجزائر، ولبلوغ هذا الهدف لابد من الوقوف على أهم معوقات وآفاق التي تعترضه ثم اتخاذ تدابير واجراءات أكثر فعالية ووضع استراتيجية شاملة للنهوض بهذا القطاع.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، نقترح مجموعة من النقاط نأمل أنه بتطبيقها تعود بالنفع للجهات الوصية وذلك كما يلي:

-محاولة ترويج في مختلف الوسائل السمعية والبصرية بأن الجزائر منطقة سياحية ويتوفر بها الأمن لاسترجاع السياحة في أقرب وقت ممكن.

-تشديد المراقبة الدورية للفنادق لتقديم خدمات جيدة تعكس الصورة والوجهة السياحية.

-توجيه وسائل الاعلام والاشهار لخدمة القطاع السياحي، وتوسيع نطاقه بإقامة الملتقيات والندوات وانشاء الدوريات المتخصصة، الكتب، المنشورات، الأفلام، الجرائد، الراديو، الانترنت، لإمكانية التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري، وايصاله الى السياح عبر هذه القنوات التسويقية داخل الوطن وخارجه.

-تحسين الخدمات السياحية وذلك بتكوين وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي والتأهيلي، في مراكز خاصة وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة، والاهتمام أيضا باللغات العالمية بالنسبة للمرشدين السياحيين، سيما اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العالم.

توثيق الهوامش والمراجع

أولا- توثيق الكتب

1- صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، بيروت، 2016.

2- عاطف محمد عبيد، حمدي فؤاد علي، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1974.

3- مولود ديدان، مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، طبعة 2007، دار بلقيس، الجزائر.

4- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم (01) تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.

ثانيا- توثيق المراجع الأجنبية

1- Ministère de tourisme, projection décennale du développement du secteur de tourisme en Algérie, 2013.

ثانيا- توثيق المجلات

1- أحلام خان، صورية زاوي، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة جامعة بسكرة، العدد: 07، 2010/06.

2- إسماعيل كامل جوامع، فايزة بركات، صناعة السياحة في الجزائر- قراءة في برامج واشكاليات التطبيق، الملتقى الوطني الأول للسياحة في الجزائر الواقع والآفاق، المركز الجامعي، البويرة، 2020/12/11.

3- ايمان محمد منجي، مداخلة بعنوان فعالية الإدارة في مواجهة الأزمات السياحية - دراسة حالة مصر في مواجهة أزمة تفجيرات شرم الشيخ، ضمن ملتقى حول: صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي واداري وتنموي، يومي: 2-6 فيفري 2006، جامعة الدول العربية، تونس.

4- صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، 16-27 أفريل 2016، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

5- محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية "دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية "المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية، 2010.

ثالثا- توثيق المذكرات والرسائل:

1- أمال يوسفي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 1998-1999.

2- سارة رفيق عبد العزيز، مدخل التنمية السياحية للمناطق الصحراوية -رؤية تطوير واحة سيوة - رسالة ماجيستير، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، 2013، ص 78.

3-علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (تجربة الجزائر)، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991-1992.

4- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

5- عام عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، 2010/2009.

رابعا- توثيق النصوص القوانونية

1- دستور 1996 وتعديلاته.

2- قانون رقم: 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار السياحي.

3- قانون البلدية رقم: 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يوينو 2011.

4- قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012.